

نظرية القانون الدستوري (النظرية العامة) نظرية القانون الدستوري هي الإطار النظري والمجرد الذي يدرس المبادئ والأسس المشتركة بين جميع الدساتير. لا تهتم بنص دستوري محدد، مفهوم الدستور ومصادره: المصادر: لا تقتصر على الوثيقة الدستورية، منحة) ودرجة ديمقراطية كل منها. سمو الدستور والرقابة عليه: تصنفها إلى حقوق شخصية وسياسية (كالحق في التعبير) وحقوق اقتصادية واجتماعية (كالحق في العمل والتعليم)، وتضع الضمانات الكفيلة بحمايتها. ٣. الأهمية والوظيفة: تكمن أهمية النظرية في كونها: أساساً لفهم الفلسفة السياسية والقانونية للدولة. معياراً لتقييم مدى ديمقراطية ودستورية أي نظام حكم.